تقييم واقع استخدام تكنولوجيا الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

أ. موسي سهام
أستاذ مساعد قسم
جامعة محمد خيضر بسكرة "الجزائر

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استخدام تكنولوجيا الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث تم في البداية إشارة للبنية التحتية لتكنولوجيا الإنترنت، وهذا بعرض الإطار القانوني للمعاملات الالكترونية في الجزائر وتحديد نسبة تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الانترنت حيث بلغت ٤١.٤٤٪ ، إلا أن ٢٩.٤٪ من هذه المؤسسات من يملك موقع إلكتروني على الشبكة العالمية، أما من حيث الترتيب العالمي في استخدام الإنترنت فقد احتلت الجزائر المرتبة ١٣١ من بين ١٣٣ دولة وهذا حسب إحصائيات ٢٠١٢-٢٠١٣.

أما تحليل مستوى استخدام الانترنت على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد أسفرت النتائج على ان المؤسسات الجزائرية لا تولي الاهتمام الكافي بهذه التقنية بالرغم من أن النتائج المتواصل إليها تشير أن مستوى امتلاك هذه التقنية مرتفع داخل المؤسسات المدروسة، ولكن مستوى متدني من الاستخدام حيث بلغ ٤١.٤٤٪.

مقدمة:

تقدم الانترنت فرص أعمال جيدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تخفيض تكاليف المعاملات واكتساح أسواق جديدة، كما تساعدها في دراسة تطور ونمو الأعمال لأنها تتم في فترة زمنية قصيرة نسبيا، كما وصفت الانترنت على أنها مجال خصب لاستثمارات يمكن من النمو السريع، فتكنولوجيا الانترنت أصبحت تدريجيا تشكل جزءا من مخطط الأعمال وبهذا فقد أثرت التجارة الالكترونية على الطرق التي يتم بها تنظيم استراتيجيات الأعمال من خلال النظر لهذه التقنية كمفتاح ومحرك جديد لنمو الأعمال وليس كتكلفة، حيث ان لا يجب التركيز في التفكير على حجم الاستثمار في هذه التكنولوجيا أو تكلفتها بقدر ما يجب التركيز على مستوى العوائد التي ستحققها المؤسسة.

١. الانترنت في الجزائر

كغيرها من الدول سعت الجزائر إلى تكريس كل الجهود من أجل تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتدعيمها بكل الطرق، وذلك بتشريع القوانين ووضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

- الإطار القانون للإنترنت والمعاملات الإلكترونية في الجزائر

إن ظهور الانترنت كان له تأثير مباشر في تعديل القواعد القانونية التي تحكم المعاملات الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من ممارسة نشاطها في ظل هذه التكنولوجيا.

وقد نظم المشرع الجزائري لأول مرة الانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي ٩٨-٢٥٧ المؤرخ ففي ٢٥ أوت ١٩٩٨، الذي يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، وقد عُدل هذا القانون بموجب مرسوم تنفيذي رقم ٢٠٠٠- ٣٠٧ المؤرخ في ١٤ أكتوبر سنة ٢٠٠٠

أما آخر التعديلات في مجال المعاملات الالكترونية فكانت بموجب القانون رقم ٠٥-٠٢ المؤرخ في ٠٦ فيفري ٢٠٠٥، حيث أضاف المشرع فقرة ثالثة للمادة ٤١٤ ووضح أن المعاملات والتبادلات يمكن ان تتم بأية وسيلة تبادل إلكترونية محددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، وبالتالي فإن هذا المادة توضح قانونية اعتماد بطاقات السحب والدفع الالكترونية، وعموما فإن المشرع الجزائري قد تأخر في سن قانون خاص بالمعاملات الالكترونية، واكتفى بإدخال بعض التعديلات على القانون المدني لسنة ٢٠٠٥، مما زاد من حدة التساؤل حول مدى مشروعية وسائل تقنيات المعلومات في القانون الجزائري.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال تقنين تقنية المعلومات الحديثة، إلا أن التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي (٢٠١٢-٢٠١٣) فيما يتعلق بتشجيع التشريعات على استعمال التقنيات الحديثة في المجالات الاقتصادية والإدارية، مثل التجارة والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك فقد صنف الجزائر في المرتبة ١٤٠ من أصل ١٤٤ بعلامة ٢.٣ من ٧، أي أنها أفضل فقط من كل من اليمن ولبنان وهاييتي وبورندي، فيما سبقتنا في المجال دول مثل تشاد وسورينام، وتقدمت قطر الدول العربية ولوكسمبورغ التصنيف العالمي

- مؤشرات استخدام تكنولوجيا الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

حُدد مستوى استخدام الإنترنت في المؤسسات انطلاقا من مؤشرين هما نسبة استخدام ونسبة دخول المؤسسات إلى الإنترنت، ويوضح الجدول رقم (٣-١) النتائج المتعلقة بذلك.

الجدول رقم (١): مؤشرات استعمال تكنولوجيات الإنترنت

	المـــــؤشر	النسبـــــــة
نسبة استعمال الإنترنت من طرف المؤسسات	عنوان إلكتروني	٪٥٨.٢
	موقع ويب	٪٢٩.٤
	اسم مجال	٪١٥.٢
نسبة الدخول إلى الإنترنت من طرف المؤسسات	مؤشر الدخول	٪٤١.٤٤

بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي بلغ تعدادها سنة ٢٠٠٨ حوالي ٣٣٥٤٨٦ مؤسسة صغيرة ومتوسطة، فإن ١٩٥٢٥٢,٨٥٢ مؤسسة لها تواجد افتراضي لامتلاكها عنوان إلكتروني يُمكن المستخدمين من الحصول على المعلومات العامة المتعلقة بالمؤسسة بسهولة في حين أن عدد أقل من المؤسسات التي تملك موقع إلكتروني أي ما يقارب ٩٨٦٣٢,٨٨٤ فقط، وتستفيد المؤسسات التي لها موقع إلكتروني من تخفيض تكاليف الترويج لمنتجاتها وخدماتها، وتقديم المؤسسة بسهولة، وبلوغ زبائن من جهات وطنية ودولية مختلفة، كما يمكنها من متابعة احتياجات زبائنها عبر الخط مباشرة. وتشير الإحصائيات أن حوالي ٥٠٣٢٢,٩ لها اسم مجال.

أما مؤشر الولوج إلى الإنترنت من طرف المؤسسات فبلغ ٪٤١.٤٤ سنة ٢٠٠٨ أي ما يقارب ١٣٩٠٢٥ مؤسسة، وغالبا ما تلجأ المؤسسة للإنترنت لأغراض مختلفة منها الاطلاع على المستجدات الاقتصادية المتعلقة بمجال نشاطها، وجمع مختلف المعلومات سواء المتعلقة بالزبائن أو الأسواق أو الموردين. إلخ.

- ترتيب الجزائر في استخدام تكنولوجيا الإنترنت عالميا:

على الرغم من أن مؤشرات استخدام الإنترنت في الجزائر واعدة وفي تحسن كل سنة إلا أنها لا زالت تحتل مراتب متأخرة في هذا المجال، فحسب التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي الدولي فقد احتلت الجزائر المرتبة ١١٣ خلال (٢٠٠٩–٢٠١٠) من بين ١٣٣ دولة في العالم، مشيرا إلى أن الجزائر تراجعت بـ ٠٦ مراتب كاملة في سنة واحدة حيث احتلت المركز ٨٨ خلال (٢٠٠٧–٢٠٠٨) والمرتبة ١٠٨ في (٢٠٠٨–٢٠٠٩) ، لتصل إلى المرتبة ١١٨ سنة (٢٠١١–٢٠١٢)، والمرتبة ١٣١ خلال سنة (٢٠١٢–٢٠١٣)، وقد احتجت الجزائر على النتائج التي أسفر عنها المنتدى الاقتصادي سنة ٢٠١٣ وهذا بسبب معايير التقييم التي اعتمدها المنتدى

أما في مجال الإنترنت فقد احتلت الجزائر المرتبة ٨٨ سنة ٢٠١٢ في مجال الربط بالشبكات العالمية بدرجة ٨.٩ بفارق شاسع جدا عن هونكونغ المتصدرة بأكثر من ١٠ آلاف درجة، وفيما يخص أمان الخوادم الخاصة بالشبكة العنكبوتية فتعتبر الجزائر من بين الأسوأ عالميا بمرتبة ١٢٨ عالميا، فيما حلت المرتبة ١٣٧ في مجال إمكانية الدخول إلى المحتوى الرقمي

- معدلات انتشار الانترنت في الجزائر مقارنة مع باقي الدول العربية:

بلغ معدل انتشار الإنترنت في الاقتصاديات العربية الـ١٨ سنة ٢٠١١ حوالي ٢٧.٣٨ بالمائة وهو أعلى من المعدل العام المحقق سنة ٢٠١٠ البالغ ٢١.٦٤ بالمائة، وتصدرت البحرين المؤشر بمعدل قدره ٥٤.٣٧ بالمائة، مسجلة بذلك نموا معتبرا مقارنة مع

النمو المسجل في عام ٢٠١٠ والذي قدر بـ٤٧.٦٨ بالمائة، وجاءت الإمارات في المرتبة الثانية بعدما خسرت هيمنتها على مدى السنوات الماضية مع معدل انتشار للإنترنت بلغ ٥٣.٨٥ بالمائة، تلتها في القائمة الكويت وبنسبة انتشار ٥٠.١٣ بالمائة، فيما حلت قطر في المرتبة الرابعة وبمعدل ٥٠.٠٦ بالمائة، وأكملت السعودية قائمة الخمس الأوائل مع معدل انتشار ٤٧.٩٣ بالمائة.

من جانب آخر فقد شهدت معدلات النمو على المستوى الإقليمي في عام ٢٠١١ ارتفاعا هاما، إذ حقق اليمن والسودان بالإجمالي معدل نمو ضخم بلغ ٤٠.٥٥ بالمائة، وبلغ عدد المستخدمين ١٠,٢٨٧,٠٧٥ مستخدم مقارنة مع نسبة نمو ٢٠.١٩ بالمائة و٧,٣١٩,٤٠٢ مستخدم في عام ٢٠١٠، كما سجلت دول شمال إفريقيا معدل نمو مرتفع قدره ٣٨.٠٩ بالمائة و٢٥,٢٨٤,٨٨٩ مستخدم، مقارنة مع معدل نمو ٢٧.٢٨ بالمائة و١٨,٣١٠,٠٠٠ مستخدم في عام ٢٠١٠، بينما سجلت دول المشرق العربي معدل نمو قدره ٢٥.٧٠ بالمائة مقارنة مع ١٨.٦٧ بالمائة في عام ٢٠١٠. في حين سجلت دول مجلس التعاون الخليجي أبطأ وتيرة نمو وبنسبة بلغت ٢٠.٢٣ بالمائة و٢٢,٧٤٥,٧٣٨ مستخدم، في المقابل حققت معدل ١٨.٣١ بالمائة و١٨,٩١٩,٠٣٤ مستخدم في عام ٢٠١٠، على العموم فإن عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية عامة قد ارتفع بنسبة جيدة. بلغت ٢٨.٨٢ بالمائة في عام ٢٠١١

- تحليل وضعية تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

بالاعتماد على الدراسة التي قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار بالتعاون مع مكتب « Eco technique » سنحاول توضيح مستوى استخدام وامتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقنية المعلومات الحديثة وقد ارتكزت هذه الدراسة بالأساس على استخدام الإنترنت في نشاط المؤسسات المدروسة، وقد بلغت حجم العينة ٥٠٠ مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

- تحليل مستوى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجهيزات الإعلام الآلي

حسب الدراسة المعتمدة فالنتائج أوضحت أن حوالي ٤٤.٥% من المؤسسات المدروسة تمتلك تجهيزات الإعلام الآلي، وقد اختلفت كثافة امتلاك هذه التجهيزات باختلاف حجم المؤسسة و حسب طبيعة نشاطها وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مستوى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجهيزات الإعلام الآلي

حجم المؤسسة	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة	الإجمالي
النسبة	%42	%75	%89	%5.44
طبيعة النشاط	البناء والأشغال العمومية	التجارة	الخدمات	الصناعة
النسبة	%68	%52	%37	%30

من الجدول يمكن أن نستنتج أن المؤسسات المتوسطة الحجم هي الأكثر امتلاك لتجهيزات الإعلام الآلي حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تمتلك هذه التجهيزات ٨٩ بالمائة، أما المؤسسات الصغيرة فحاولي ٧٥ بالمائة منها من يمتلك التجهيزات الخاصة بالإعلام الآلي وفي الأخير نجد المؤسسات المصغرة حيث هناك ما يقارب ٤٢ بالمائة من المؤسسات المصغرة التي اتضح أنها تملك معدات وتجهيزات الإعلام الآلي.

فالمؤسسات المتوسطة الحجم غالبا ما تخصص السيولة لاقتناء مثل هذه التجهيزات، وبالتالي فإن حجم المؤسسة ذو علاقة طردية وامتلاك التجهيزات التكنولوجية.

أما بتحليل كثافة استخدام تجهيزات الإعلام الآلي حسب طبيعة نشاط المؤسسة فيتضح لنا جليا أن المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء والأشغال العمومية هي الأكثر امتلاكا لهذه المعدات حيث بلغت نسبتها ٦٨ بالمائة ثم يليها قطاع التجارة بمعدل ٥٢ بالمائة ثم قطاع الخدمات والقطاع الصناعي بنسبة ٣٧ و٣٠ بالمائة على التوالي، وعموما فإن كثافة اعتماد المؤسسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية يعود لأهمية معدات الإعلام الآلي والشبكات الداخلية والبرامج وغيرها في نشاطها بكثافة.

في نفس السياق أوضحت الدراسة أن المؤسسات ذات الكثافة العالية في امتلاك تجهيزات الإعلام الآلي في كل من قطاعي الصناعة والخدمات هي في الأساس مؤسسات متوسطة أو صغيرة الحجم والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (١): المؤسسات ذات الكثافة العالية في امتلاك معدات وتجهيزات الإعلام الآلي

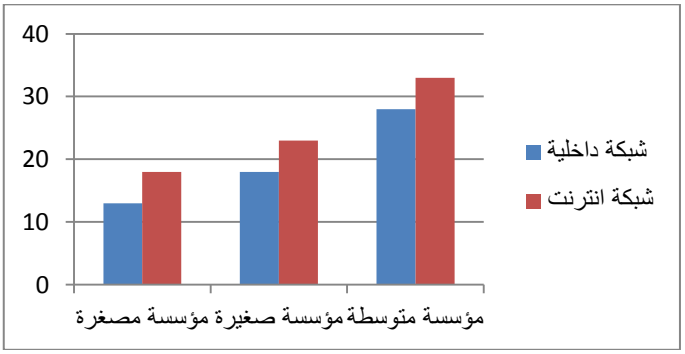

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من الشكل نلاحظ أن :

- ٨٣ % من المؤسسات الصناعية ذات الكثافة العالية في امتلاك تجهيزات الإعلام الآلي هي مؤسسات مصغرة.
- ٨٧ % من المؤسسات الخدمية ذات الكثافة العالية في امتلاك تجهيزات الإعلام الآلي هي مؤسسات مصغرة.

أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة التي تمتلك معدات وتجهيزات الإعلام الآلي فنجد:

- ٩٢ ٪ من المؤسسات الصناعية ذات الكثافة العالية في امتلاك تجهيزات الإعلام الآلي هي مؤسسات متوسطة.
- ٩٤ % من المؤسسات الصناعية ذات الكثافة العالية في امتلاك تجهيزات الإعلام الآلي هي مؤسسات متوسطة.

وعلى العموم فتتمثل معدات وتجهيزات الإعلام الآلي في معظم المؤسسات المدروسة في جهاز الحاسوب، حيث وجدنا أنا :

- معدل امتلاك المؤسسات المصغرة لأجهزة الحاسوب هو حاسوبين لكل مؤسسة.
- بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فإن معدل امتلاكها لأجهزة الحاسوب هو أربعة حواسيب في المتوسط لكل مؤسسة
- أما معدل امتلاك المؤسسات المتوسطة لأجهزة حاسوب فبلغ سبعة حواسيب لكل مؤسسة.

كما أوضحت النتائج أن ١٦ % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة لديها اهتمام باقتناء تجهيزات الإعلام الآلي خلال الستة أشهر المقبلة.

- تحليل مستوى واختراق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لشبكة الإنترنت

قبل صدور قانون ٢٠٠٠-٠٣ كان سوق الاتصالات في الجزائر يعاني من تأخر كبير حيث أنه لم يكن يتجاوز ٦ ٪ مقابل ٨ ٪ في باقي دول المغرب العربي و ٤٠ ٪ في الدول المتقدمة بالإضافة إلى ذلك، أكثر من نصف البلديات لم تكن موصولة بشبكة

الاتصالات، وقد حاولت الجزائر منذ صدور هذا القانون توفير البنية التحتية لتكنولوجيا الإنترنت لتتناسب ومتطلبات المؤسسات الجزائرية حيث تم تشغيل أكثر من ٨٣.٠٠٠ رابط انترنت ذو التدفق السريع خاص بالمؤسسات الخاصة أو العامة على حد السواء ٥٥ ٪ للأنترنت ذو التدفق السريع ADSL و SHDSL و٣٩ ٪ منها وصلات متخصصة، انتقل عدد الوصلات المتخصصة المقدمة للمؤسسات و الشركات من ١٩.٠٠٠ في ٢٠٠٥ إلى ٣٢.٥٠٠ في ٢٠١٣ أي زيادة قدرها ٧١ ٪ خلال هذه الفترة، أما وصلات X25 ذات التكنولوجيا القديمة لا تمثل إلا ٥ ٪ من هذه الروابط، كما تم وضع برنامج لإيقاف هذه التكنولوجيا و تحويل الزبائن إلى تكنولوجيا جديدة في بداية سنة ٢٠١٣

ويوضح الشكل الموالي مستوى امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة لشبكة الإنترنت وشبكة الإنترانت الداخلية.

الشكل رقم (2): المؤسسات ذات الكثافة العالية في امتلاك معدات وتجهيزات الإعلام الآلي

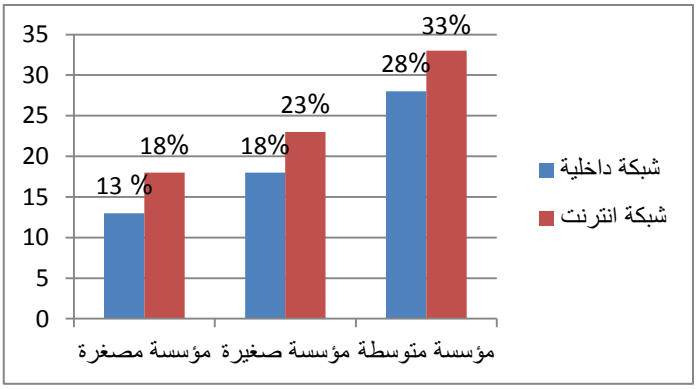

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل نلاحظ أن مؤسساتنا لا تزال بعيدة كل البعد عن امتلاك الشبكة الداخلية لتبادل المعلومات أو امتلاك شبكة الإنترنت وهذا راجع إلى نقص اعتمادها على مثل هذه التقنيات في مجال نشاطها فهي تراها استثمار غير فعال والملاحظ أنه كلما انخفض حجم المؤسسة كلما كان هناك ضعف في امتلاك الإنترنت والشبكات الداخلية.

أما عن امتلاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قيد الدراسة لموقع إلكتروني عبر الإنترنت، فعلى العموم فإن هذا التواجد فهو متوسط خاصة بالنسبة للمؤسسات المتوسطة الحجم، والشكل التالي يؤكد ذلك:

الشكل رقم (3): معدل امتلاك موقع الكتروني في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

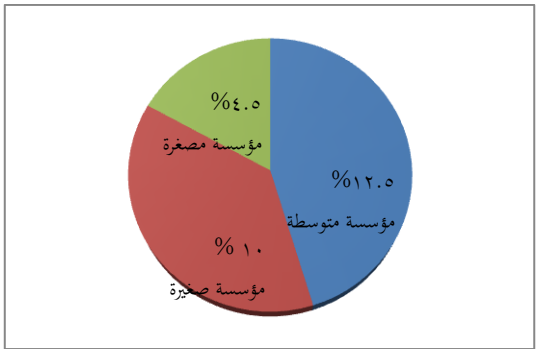

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من الشكل نلاحظ أن حوالي ١٢.٥ بالمائة من المؤسسات الصغيرة المدروسة تمتلك موقع إلكتروني ثم تليها المؤسسات الصغيرة الحجم بمعدل ١٠ بالمائة وفي الأخير المؤسسات المصغرة حيث بلغت نسبتها ٤.٥ بالمائة، وفي المجموع نجد ٢٧ بالمائة من إجمالي المؤسسات المدروسة باختلاف حجمها تملك موقع إلكتروني أي ما يقارب ١٣٥ مؤسسة من أصل ٥٠٠ مؤسسة.

- تحليل مؤشرات اعتماد تكنولوجيا المعلومات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة

يوضح الجدول رقم (3) مختلف المؤشرات التي تسمح لنا بتقدير مستويات اختراق تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة .

الجدول رقم (٣): مؤشرات اختراق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المبحوثة

المؤشر	معدل الإختراق (%)
١. كثافة استخدام الهاتف (النقال أو الثابت) لكل عامل	28.17
٢. معدل الاعتماد على الهاتف النقال في العمل	60.45
٣. معدل امتلاك حاسوب لكل عامل	25.74
٤. معدل المؤسسات المتصلة بالإنترنت	82.78
٥. معدل الاتصال بالإنترنت مقارنة مع عدد الحواسب فقي المؤسسة	29.48
٦. معدل المؤسسات المستفيدة من l'ADSL مقارنة بعدد المؤسسات المتصلة بالإنترنت	59.2
٧. معدل المؤسسات المنظمة عبر الشبكة مقارنة مع المؤسسات المتصلة بالإنترنت	48
٨. معدل المؤسسات المتصلة بالإنترنت مقارنة مع المؤسسات المنظمة عبر شبكة	51.66
٩. معدل المؤسسات التي تملك شبكة داخلية مقارنة مع المؤسسات المنظمة عبر شبكة	65.83
١٠. معدل المؤسسات التي تملك موقع الكتروني مقارنة مع المؤسسات المتصلة بالإنترنت	37.2
١١. معدل المؤسسات المتصلة بالإنترنت مقارنة مع المؤسسات التي تملك اسم مجال	19.2
١٢. معدل المؤسسات المتصلة بالإنترنت مقارنة مع المؤسسات التي تملك عنوان إلكتروني	73.6
١٣. معدل المؤسسات التي تملك بينية تحتية للإعلام الآلي	36.3
١٤. نسبة المؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية فعليا عبر الإنترنت	56.7
١٥. نسبة المؤسسات التي تستخدم الإنترنت في اليقظة الاستراتيجية	39.3
١٦. نسبة المؤسسات التي استفادت من تكنولوجيا المعلومات في عملية التصدير	19.5
النسبة المؤوية المتوسطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المبحوثة	41.44

يوضح الجدول مختلف المؤشرات التي تمكن من تقييم مستوى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة لتكنولوجيا المعلومات في نشاطها اليومي، وتعتبر النتائج المتحصل عليها متوسطة على العموم إذ بلغ متوسط الاستخدام العام لتكنولوجيا المعلومات ٤٥.٨١ بالمائة.

ومن النتائج المحصل عليها يمكن تقسيم المؤشرات المعتمدة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تمثل مؤشرات كثافة امتلاك تكنولوجيا المعلومات وتتمثل في المؤشرات من (١ إلى١٣) وقد بلغ المعدل المتوسط لهذه المؤشرات ٤٧.٥ بالمائة.

المجموعة الثانية: تمثل مؤشرات الاستخدام وتتمثل في المؤشرات من (١٤ إلى ١٦) وقد بلغ المعدل المتوسط لهذه المؤسسات ٣٨.٥ بالمائة.

وبتقسيم المؤشرات إلى مجموعتين يمكن أن نستنتج أنه بالرغم من كثافة امتلاك تكنولوجيا المعلومات مقبولة إلا أن مستوى استغلالها كان متوسط حيث نجد أن أعلى مستوى استخدام هو في ممارسة التجارة عبر الانترنت وبطبيعة الحال لن تكون ممارسة بحتة للتجارة الإلكترونية التي تتم مختلف مراحلها إلكترونيا بل تستخدمها في عملية الترويج للمنتجات والعروض المتعلقة بالمؤسسة وإرسال الطلبيات والبحث عن المعلومات، ثم تليها نسبة الاعتماد على الإنترنت من أجل القيام باليقظة الاستراتيجية حيث تمكن الإنترنت من جمع المعلومات عن المنافسين والأسواق ومختلف المعلومات التي تحتاجها المؤسسة بسهولة وبسرعة وبتكلفة أقل وبفاعلية عالية، وفي الأخير نجد أن حوالي ١٩.٥ بالمائة من المؤسسات تستغل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لتعزيز عملية التصدير.

أما فيما يتعلق بمختلق تطبيقات وبرامج تكنولوجيا المعلومات المعتمدة من طرف المؤسسات المبحوثة فهي موضحة وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (4): مختلف البرامج والتطبيقات المستخدمة من طرف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة

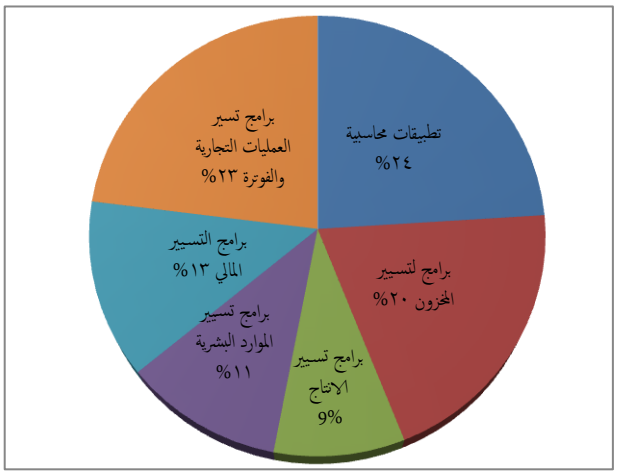

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من الملاحظ أن المؤسسات تعتمد بشكل واضح على كل من تطبيقات المحاسبة والبرامج الخاصة بتسيير العمليات التجارية والفوترة بشكل واضح حيث بلغ معدلهما على التوالي ٢٤ و٢٣ بالمائة ثم تليها باقي البرامج وبنسب متفاوتة.

وحسب التقارير الواردة من وزارة تكنولوجيا المعلومات فقد بلغت مساهمة قطاع الاتصال في الناتج الداخلي ٤ بالمائة سنة ٢٠١٢، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالإنترنت بلغت ٢٠ بالمائة، أما الجدول التالي فيوضح عدد مشاريع تكنولوجيا المعلومات والمبالغ المستثمرة في هذا القطاع إضافة إلى مساهمته في توفير مناصب الشغل خلال الفترة الممتدة بين (٢٠٠٢-٢٠١٢).

الخاتمـــة:

بالرغم من النمو الملاحظ في عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر فإن نسبة الاختراق تشير الى أن هذا النمو بطيء، من ناحية ثانية لا يمكن ضبط مساهمتها في الدخل الوطني وهذا لغياب المؤشرات المتعلق بالتجارة الالكترونية، كما أن القيام بتحديد حجم التعاملات الالكترونية عبر الانترنت في الجزائر تحديدا دقيقا يشكل صعوبات تعود إلى كون أن التجارة الإلكترونية تمارس بشكل جزئي فاستخدام الانترنت يقتصر على البحث ومقارنة السلع لكن في النهاية فإن المعاملات (بيع، شراء، تسديد....) تتم بالطرق التقليدية، ويعزى هذا التراجع لعدة أسباب يمكن إيجازها في التالي:

- انخفاض الوعي بأهمية عقد الصفقات التجارية إلكترونيا؛
- عدم توفر قاعدة قانونية صلبة تحكم المعاملات التجارية عبر الانترنت بشكل فعال في الجزائر ينقص الثقة في استخدام الشبكة لغرض التجارة الإلكترونية؛
- نقص اهتمام مسيري ومدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأهمية التكنولوجيا في نشاطاتها اليومية؛
- بطء شبكة الاتصالات: وهذا البطء يعيق المستخدمين ويضيع وقتهم.

أما تشخيص واقع استخدام الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فتشير إلى أن هذه الأخيرة تتجه فقط نحو تبني وامتلك التجهيزات والمعدات المتعلقة بهذه التقنية في حين نجد نقص في الاستخدام الفعال حيث:

٥٦.٧ بالمائة من المؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية فعليا عبر الإنترنت من خلال تبادل المعلومات، الترويج، إرسال واستقبال الطلبيات، الاتصال مع العملاء والموردين.

٣٩.٣ بالمائة من المؤسسات التي تستخدم الإنترنت في اليقظة الاستراتيجية عن طريق جمع المعلومات عن الأسواق والمنافسين.

١٩.٥ من المؤسسات التي استفادت من تكنولوجيا المعلومات في عملية التصدير حيث اعتماد الانترنت مكنها من بلوغ أسواق جديدة بتكاليف منخفضة وفي فترة زمنية قصيرة.

ومن هنا يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تزال بعيدة كل البعد عن اعتماد الانترنت في نشاطها اليومي وممارسة التجارة الالكترونية بشكل عالي ومن هنا يمكن طرح مجموعة من التوصيات:

- إعادة تشكيل قاعدة قانونية واضحة تحكم المعاملات التجارية الالكترونية؛
- الاستفادة الفعالة من التكنولوجيا حتى تكون استثمار مربح من خلال تشجيع عمليات الابتكار والتطوير في تكنولوجيا المعلومات؛
- الاستفادة من خبرات المؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والقيام بدورات تدريبية بالاعتماد على أخصائيين في مجال التقنية حتى يكون لدينا عمال مؤهلين تكنولوجيا؛
- تفعيل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية التي وضعتها الدولة لتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

المراجع:

١. الجريدة الرسمية (١٩٩٨) رقم ٦٣ .

٢. الجريدة الرسمية (٢٠٠٠) رقم ٦٠ .

٣. الأمر المعدل والمتمم للأمر ٧٥-٥٩ لـ ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ المتضمن القانون التجاري ج ر ع ١١.

4. Ministère de l'Industrie de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'Investissement (2009 :10), Direction générale de la Veille Stratégique, des Etudes Economiques et des Statistiques, Bulletin d'information Statistique de la PME.

٥. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٢-٢٠١٣: ٢-٣)، **تقرير التنافسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**.

6. http://www.tech-wd.com/wd/2012/12/22/arab-ict-use-report-2012/ (25/05/2013)

7. http://www.algerietelecom.dz/AR/?p=at_histoire_realisations/(17/07/2013).